

المساعي المبذولة للتخفيف من آثار الجدار: التوترات القانونية والعملية

كارين ستارك

الغربية في محاولة لمنع إسرائيل من مصادرة الأراضي
«غير المستخدمة».

تشتمل عملية مساعدة المجتمعات المتأثرة بالجدار في
غالب الأحيان على قرارات صعبة. فهل تساهم المساعدات
في دوام بقاء الجدار أم تجعل وجوده شرعياً؟

وتختلف الطرق التي تتعامل بها وكالات الأمم
المتحدة تجاه الجدار، ويلاحظ تقرير سنة ٢٠٠٥
السني للمفوض العام للأمم المتحدة الذي قدمه للجمعية
العامة أن الجدار تسبب في تدهور أوضاع اللاجئين
في المناطق التي أُقيم فيها، ولا يوجد لدى الأونروا
برنامجاً خاصاً يستهدف حصرياً مجتمعات اللاجئين
المتأثرة بالجدار، ولكن بضع منها مدرج بشكل
مباشر أو غير مباشر ضمن برامج المساعدة الإنسانية
حيث أنهم يستوفوا معايير الاستحقاق التي تضعها
الوكالة، ويشمل برنامج الغذاء العالمي المجتمعات
المتأثرة بالجدار ضمن المنتفعين المستهدفين، وتضمن
اليونيسيف أن للأطفال المتضررين من الجدار
الأولية في الحصول على دعم التعليم التعويضي.

إن مشاريع التخفيف من آثار الجدار تحفها
المشاكل من حيث تنفيذ المشاريع التي تخاطب
عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب الجدار
واحترام القانون الدولي في الوقت ذاته، وتطلب
الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي أوجدها الجدار
والاحتلال تنفيذ الحلول الجادة ذات الأمد البعيد
والممتصلة في القانون الدولي، حيث تُذكر فتوى
محكمة العدل الدولية وقرار مجلس الأمن التالي لها
إسرائيل والدول الأخرى بالتزامهم في ظل القانون
الدولي.

البريد الإلكتروني للكاتب هو

chareen.stark@yahoo.com

١. www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwp/imwpframe.htm
٢. www.palestine-un.org/res1015.html
٣. www.icrc.org/iHLnsf/WebList?ReadForm&id=380&t=art
٤. انظر «التخفيف من آثار الجدار: الآثار المترتبة على الجهات المانحة والوكالات المنفذة للمشاريع العاملة في المنطقة المتأثرة بالجدار الفاصل»، بقلم أنيكا هامبسون وجانين أبو عزام:
٥. www.reliefweb.int/library/documents/2005/lacc-pse-30jan.pdf
٦. www.pal-arc.org
٧. www.un.org/unrwa/publications/pdf/comgen-report2005.pdf

هذه القضية هي موضوع النقاش ولا زالت غير
واضحة المعالم حيث ترفض بعض الدول الاشتراك في
مشاريع التخفيف من آثار الجدار رفضاً مطلقاً، بينما
التوجه العام هو احترام الفتوى بتقديم التمويل
للمشاريع قصيرة الأمد فضلاً عن المشاريع طويلة
الأمد - مثل العيادات الصحية المتحركة بدلا من
المنشآت الصحية الدائمة، وتطلب هذه القضايا
اهتمام أكبر، فكيف يمكن للدول أن تحترم القانون
الدولي بينما تساعد في تقديم الاحتياجات الإنسانية
للمجتمعات المتأثرة بالجدار.

وبما أن المنظمات غير الحكومية لا تعتبر دول
ملتزمة بفتوى محكمة العدل الدولية والتي تشدد
على القانون الدولي العرفي، فإن بعضها يميل إلى
التجاوز والعمل مع مشاريع التخفيف من وطأة
آثار الجدار، وعلى سبيل المثال، اشتركت منظماتان
فلسطينيتان غير حكوميتان - وهي لجان الإغاثة
الزراعية الفلسطينية واتحاد لجان عمال الزراعة
- مع منظمة الأهالي، وهي منظمة غير حكومية من
عرب إسرائيل، في مشروع مبتكر للتخفيف من آثار
الجدار ويشمل إعادة غرس الأشجار التي دمرت أثناء
عملية بناء الجدار، وتستفيد مئات العائلات على
جانبي الجدار من هذا المشروع الذي يساعد من
خلاله عرب إسرائيل في إسرائيل فلسطيني الضفة

تشتمل عملية مساعدة المجتمعات المتأثرة بالجدار
في غالب الأحيان على قرارات صعبة، فهل تساهم
المساعدات في دوام بقاء الجدار أم تجعل وجوده
شرعياً؟

تتولى القوى المحتلة المسؤولية وحدها عن توفير
المساعدات الإنسانية للشعب الذي تحتله بموجب
القانون الإنساني الدولي، وفي المناطق الفلسطينية
المحتلة، تقع هذه المسؤولية على عاتق إسرائيل، ولكن
الحقيقة أن المجتمع الدولي تولى هذه المسؤولية
بالدرجة الأولى منذ عام ١٩٦٧، واليوم تشترك الكثير
من الجهات المانحة ووكالات المساعدة الإنسانية في
التخفيف من وطأة آثار الجدار من خلال المشاريع
الإنسانية ومشاريع التنمية.

في شهر يوليو ٢٠٠٤، وفي استجابة لطلب من
الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وجدت محكمة
العدل الدولية أن الجدار وتبعاته يشكلان انتهاكاً
لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي،
وطالبت المحكمة بالإيقاف الفوري للجدار وتفكيكه
وطالبت إسرائيل بتعويض الأضرار الناجمة عن بنائه،
وتطلب «فتوى» محكمة العدل الدولية من كل
الدول «ألا تعترف بالموقف غير القانوني الناتج عن
بناء» الجدار «وألا تقدم المساعدات أو العون للإبقاء
على الوضع الذي نتج عن هذا البناء»،
ويؤكد تبني الجمعية العامة للقرار رقم
ES-10/15، على الالتزام القانوني لإسرائيل
- بالإضافة إلى التزام الأطراف المتعاقدة
السامية في اتفاقية جنيف الرابعة - باحترام
هذه النتائج.

وعقب فتوى محكمة العدل الدولية، لا
ترغب الكثير من الجهات المانحة ووكالات
المساعدات الإنسانية في إنشاء بنية تحتية
كالطرق أو المدارس التي لن تكون ضرورية
للفلسطينيين بقدر ما هي ضرورية لوجود
الجدار، ولكن الفتوى لا تعطي توجيهات
واضحة للدول إزاء المشاريع المقبولة
للتخفيف من وطأة وجود الجدار، وكانت

